يظهر منه انه يجوز قاطعا والذي يظهر التفصيل بين ان لا
يطول فيها بحيث يقطع وبين ان يطول فيها فيعد معرضا عن الخطبة
فيحتمل قطعها واما غير الصحابة من ولاة الامر فيقتضي القاضي حسين
بانه سعي تقتضي القول بجواب الدعاء لهم ما لم يقطع نظم الخطبة
في العرف كذا نقله عنه الزركشي وفي التوسط والفتح ويشترط
ان لا يطيل اطالة تقطع الموالاة بين الصلاة والخطبة كما يصنعه
كثير من الخطباء الجهال اليوم وعابه شيخنا الامام المحقق شهاب
الدين احمد بن حجر في شرحه للمنهاج والاظهر اشتراط الموالاة بين اركانها
وبين الصلاة بان لا يفصل طويلا عرفا لا يعد له بما هو فيه
وعظا وان لا يكون فيما يظهر ثم رأيت بعضهم فصل فيما اذا
اطال القراءة بين ان لا تكون فيه وعظ وان لا تكون فيه وعظ
فلا يقطع وبعضهم اطلق القطع وهو غفلة عن كونه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ قاف في خطبته ايام وبما قلناه يعلم الجواب عن السؤال
والله اعلم **مسئلة** اذا كان الخطيب كثير اللحن في الخطبة حتى
يغير المعنى في الاركان او غيرها بما يغير فلا يجزم
انه اذا غير المعنى في الاركان ضر ونقل شيخنا الامام رحمه

في شرح الارشاد

في شرح الارشاد الصغير ما لفظه وفي الجواهر شرطه ان لا تشتمل
رعاية الحروف والتشديدات والاعراب المخل كالفاتحة انتهى وقياسه
انه اذا اخل المعنى في الاركان بطلت الخطبة والله اعلم **مسئلة**
سئل القاضي عبد الرحمن بامطرف ذكر الاتي به ان القرية اذا كان فيها
اربعون من اهل الكمال لزمتهم الجمعة فان اقاموها في قريتهم
فذاك وان خلوا المصر فصلوا فيه سقط الفرض عنهم وكانوا مسيئين
قال الشيخ زكريا والمراد بالاساءة هنا التحريم انتهى فاذا قلتم
في مثل هذا الشخص وحوطها هل تحرم بعد والجمعة فيها فلكون القرية
مصلة بالسور او لا تحرم العدد فيها وقد سيل الامام عبد الله
بن احمد بامخرمة عن المسئلة بعينها كما قد احاط به كريف علمكم فما
الذي يظهر لكم من كلامه اذا تحرم هل هو موافق لكلام الاتي به
او لا وهل يفهم من كلامه جواز التعدد او الحرمة فتونا ماجورين
الجواب انه لا تحرم تعدد الجمعة
في مثل الشخص وحوطها على المذهب الامام الشافعي رضي الله عنه
وبالله التوفيق لما ذكر في السؤال وما نقله السائل وفقه الله تعالى عن شرح
الروض هو في القرية المتصلة المسماة بغير البلد وتسمى بقرية اخرى

Copyright © King Saud University